Vol-02,Iss-01 Feb 2018
ISSN : 2571-9858
(P:113-P:126)

دراسة نمو المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من خلال زيادة توسعها في التشغيل دراسة ميدانية (2011-2015)

د. وراد فؤاد/ourradfouad@gmail.com - **المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت –الجزائر**

الملخص:

تعد اشكالية نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم التحديات التي تواجهها سائر الحكومات المتعاقبة في الجزائر باعتبار انه قد مر حوالي عقدين من الزمن على تبني هذا النوع من المؤسسات في الخطط والبرامج الاقتصادية. وعليه سلط الباحث الضوء على قياس نمو المؤسسات الاقتصادية بدراسة ميدانية تقيس مقدار توسعها في التشغيل حسب نوع المؤسسة وطابعها القانوني وطبيعة نشاطها الاقتصادي.و للوصول الى هذا المبتغى تم اعتماد المنهج التحليلي لتحليل معطيات الدراسة الميدانية

كلمات مفتاحية: نسبة نمو التشغيل، تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توسع المؤسسات الاقتصادية،حجم المؤسسة.

Abstract :

The problematic small and medium enterprise sector is one of the most important challenges faced by the Algerian successive a government during two decides plans and programs economics. I highlighted the measurement of the development of various economic institutions in a field study that measures the extent of their expansion in operation according to the type of the institution, its legal nature and the nature of its economic activity.To achieve this objective, an analytical approach was adopted to analyze the field study data.

keywords :growth rate of work, small and medium enterprises development , expansion of institutions , enterprise size.

المقدمة :

إن التقدم الاقتصادي الذي وصلت إليه الدول المتقدمة وبعض الدول المصنعة حديثا لم يكن وليد الصدفة ، بل باعتمادها سياسات اقتصادية تتمحور حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفاعل رئيسي في هذه السياسات ، وهيأت المناخ الاقتصادي الذي تنمو فيه وقدمت لها كل الدعم الحكومي سوآءا تقنيا أو بتقديم لها امتيازات تمكنها من تخفيض تكلفة الإنتاج و تكلفة العمل أو بمساعدتها على تصريف منتوجاتها . حيث تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى العالمي بحوالي 60% من القيمة المضافة العالمية و تساهم بخلق 70% من مناصب الشغل.وعليه يستوجب على الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة تحقيق قفزة اقتصادية و تنويع مصادر دخلها من خلال تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي لم يرقى إلى التطلعات الاقتصادية و الاجتماعية المنتظرة منه رغم النجاحات المتواصلة التي حققتها بعض الدول المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية التي تحي إلى أن جل المؤسسات الاقتصادية الأمريكية الكبرى في الوقت الحاضر كانت عبارة عن مؤسسات صغيرة الحجم[1] .

وعليه يبادر إلى أدهاننا معرفة مدى النمو و التوسع الذي حققته المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر طيلة عقدين من الزمن من خلال طرح الإشكالية التالية :

- **هل هناك نمو و توسع في حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟.**

للإجابة على هذه الإشكالية بطريقة سلسة يمكن تفريعها إلى أسئلة فرعية التالية:

- ما هو مقدار توسع المؤسسات الاقتصادية حسب كل نوع من المؤسسات ؟.
- ما هو مقدار توسع المؤسسات الاقتصادية حسب قطاع النشاط؟.
- ما هو مقدار توسع المؤسسات الاقتصادية حسب الطابع القانوني؟.

للإجابة على هذه الأسئلة تم تقسيم البحث إلى قسمين نظري و تطبيقي. في القسم النظري بينا فيه أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعض التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال و الى مدى تطور الذي شهدته هذه المؤسسات على المستوى الوطني ،أما في القسم تطبيقي تم اقتباس معلومات ميدانية عن التشغيل لمعرفة مواطن نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

1-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

1- 1 أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تستوعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأكبر نسبة من قوة العمل في البلدان النامية فهي تستخدم تقنيات إنتاج بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة اليد العاملة و ندرة رأس المال من مواجهة البطالة دون تكاليف عالية.

في اليابان تستحوذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إجمالي 30% من إجمالي الصادرات

إن عملية تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تتطلب كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الإنتاج و تستعمل بذلك طرق تسيير غير معقدة و بسيطة مما يعطيها مرونة عالية

و من بين العوامل التي تزيد من أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يلي :

- سهولة النشاء و التنفيذ
- سرعة الاستجابة لحاجات السوق
- دقة الإنتاج و التخصص
- سهولة الإعلام و سهولة انتشار المعلومة
- سهولة تكيفها مع محيطها الخارجي
- حرية اختيار النشاط

- وسيلة لخلق العمالة
- القدرة على الاندماج في النسيج الوطني

2-1 بعض التجارب الدولية الخاصة بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

حسب الاقتصادي Brozen فان المراحل المبكرة للتنمية ينبغي تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تستخدم أساليب انتاج بسيطة و تعطي عائد سريعا، أما المؤسسات التي تعمل على نطاق واسع تستخدم أساليب فنية أكثر تعقيد وتعطي عائدا في الآجال البعيد يجب أن تنتظر المرحلة التالية عندما يتم اكتساب مهارات التنظيم[2].

من بين التجارب الرائدة في هذا المجال نجد التجربة الايطالية التي تتمحور سياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول إعادة تنظيم الإنتاج حسب التجديد التقني، ولا مركزية الإنتاج بمعنى نقل جزء من الإنتاج خارج المؤسسة الأم لتخفيض النفقات ويسمح لها ذلك التمتع بالمرونة الكافية.ومن بين أهم المميزات التجربة الإيطالية هي التجمعات والمناطق الصناعية[3].

التجربة الألمانية التي تعتمد على التجمعات الصناعية لكن بمفهوم ألماني خالص من خلال التعاقد من الباطن مما يسمح من تقليص المنافسة و تشجيع التعاون الايجابي[4] .

التجربة اليابانية التي تنظر إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مكانتها في السوق و من خلال عملية تقسيم العمل، حيث أم المؤسسات الكبيرة ما هي إلى تجمعات لمنتوجات الصناعات الصغيرة و المتوسطة تتكامل أفقيا و عموديا ورأسيا و أماميا مكونة بذلك مؤسسة عملاقة .يستخلص من التجربة اليابانية في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كونها تعتمد بشكل مباشر على دعم الدولة و يعد دور القطاع الخاص هامشيا[5].

تجربة تونس والمغرب : تتوفر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المغرب و تونس على عدة مميزات منها مرونة التدبير و بساطة الإنتاج وسرعة الاستجابة لحاجات السوق و الاستغلال الأمثل للموارد المحلية وتنمية الصادرات و توفير مواطن الشغل و تستحوذ على حوالي 90% من النسيج الصناعي[6] .

إن من خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تونس :

- – مشاريع عائلية تفتقر الوسائل التصرف العصرية .
- – الاعتماد على الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة .
- – ضعف الاستثمارات الغير مادية وغياب الابتكار و التجديد[7].
- أما خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المغرب :
- – عقلنة و تنشيط الإطار العام لإنعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- – إزاحة الحواجز الإدارية و التنظيمية
- – تسهيل النفاذ إلى الأسواق و عوامل الإنتاج .
- – تقوية عامل التنافسية .
- لهذا تعتبر المغرب من الدول التي تنتهج سياسات تتماشى مع مناخ الاقتصادي من خلال وضع سياسة متماسكة و منشطة ،والقيام بدراسة لمختلف القطعات الصناعية[8] .

1–3 تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

1–3–1تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب الإطار القانوني :

بفضل عملية خوصصة المؤسسات الاقتصادية العامة ، سعت الجزائر على تشجيع عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بإنشاء أجهزة متنوعة لخلق النشاطات و الاستثمار الذي انعكس بالإيجاب في تطور عدد المؤسسات من208737 مؤسسة سنة 2003 إلى 852053 سنة 2014 بمعدل نمو قدره 24.5%، في حين كان نمو المؤسسات الخاصة متسارعا من 128099 مؤسسة إلى 656949 مؤسسة في نفس الفترة .بينما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة سجلت انخفضا قدره 246وحدة في 10 سنوات . المؤسسات الحرفية هي الأخرى عرفت نمو مستمرا و هذا راجع إلى التسهيلات و الامتيازات التي تنحها الدولة في هذا المجال. فرغم هذا الانجاز المحقق في كمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنها لم تصل العدد المطلوب من مستوى التغطية الاجتماعية و الاقتصادية ، باعتبار أن النسبة كثافة المؤسسات في الجزائر نجدها 21 مؤسسة لكل 1000 نسمة من السكان فهذا العدد لا يزال لم يصل إلى مستوى الكثافة العالمية 45 مؤسسة لكل 1000 ساكن[9] .إذن على الجزائر مضاعفة الجهود للبلوغ الكثافة العالمية ،وهذا لا يمكن تحقيقه إلى باعتماد إستراتيجية اقتصادية كخلق مؤسسات صغيرة في النشطات المتكاملة أو التابعة لنشاط المؤسسات الكبيرة.

الشكل (01) : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (2003–2014)

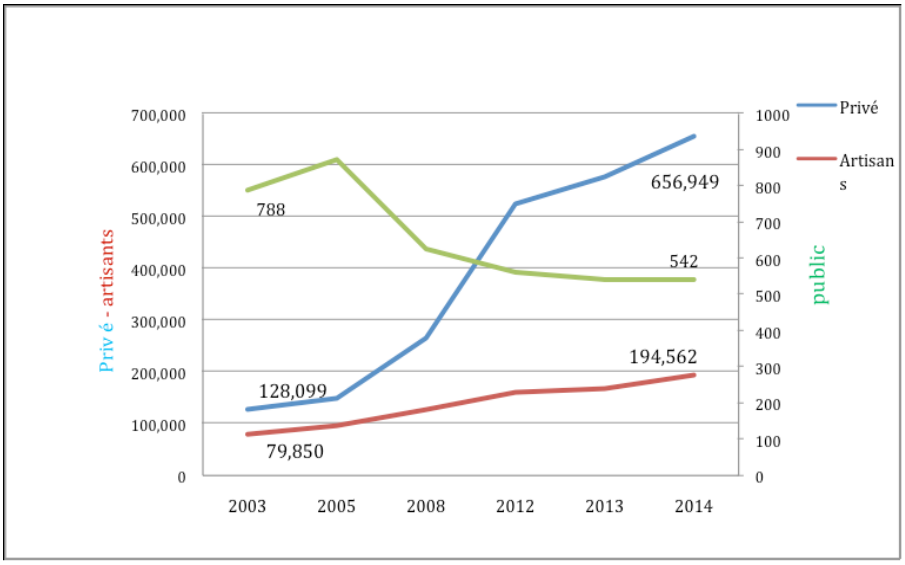

source:**Rapport national**sur le Développement Humain 2013-2015; Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie2016. p118.

1-3-2نمط النشاط الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية:

رغم الجهود التي تبدلها الدولة عن طريق الأموال الضخمة التي تم ضخها في مختلف برامج التنموية من أجل تنويع اقتصادها و جعل المؤسسة الاقتصادية هي المحرك للاقتصاد و النهوض بمختلف القطاعات خاصة القطاعات المولدة للقيمة المضافة و كثيفة الاستخدام لليد العاملة " الصناعة و الفلاحة " ، إلا أن النمط الاقتصادي للمؤسسة لم يتغير ، حوالي 81% من إجمالي المؤسسات تنشط في قطاعي الخدمات و الأشغال العمومية ، الذي يشكل المعدل الأعلى لروح المبادرة في قطاع الخدمات ب 10.1 في السنة في حين عصب الاقتصاد القطاع الصناعي لم يتعدى 15%من إجمالي نشاطات المؤسسات مما يفسر عزوف على الاستثمار في هذا المجال وتفضيل أصحاب العمل على توجيه أموالهم للنشطات ذات الربح السريع كقطاع الخدمات التي عرفت ارتفاعا ب8.2% بين سنتي 2013و2014 حيث قدر عددها سنة 2014 ب10878 مؤسسة .كذلك القطاع الفلاحي الذي يكاد يضمحل و يتلاشى ، حوالي 1% من إجمالي نشاطات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقط و يعرف معدل متدني لروح المبادرة ب9.1.

الجدول (01):نسبة النشاط لكل قطاع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (2013-2014)

الخدمات	الصناعة الإنتاجية	البناء و الأشغال العمومية	الطاقة و المعادن	الفلاحة	

(%)2013	1	0.49	32.85	15.90	49.76
(%)2014	1.01	0.49	32.15	15.72	50.63

source: Rapport national sur le Développement Humain 2013-2015; Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie2016. p198

1-3-3 نمط المؤسسات الاقتصادية حسب قطاع النشاط الاقتصادي:

إذا تتبعنا نمط المؤسسات الاقتصادية الناشطة في كل قطاع على حدا ، نجد أن القطاعات الأكثر نشاط (الخدمات والأشغال العمومية و التجارة) تتألف بالدرجة الأولى من مؤسسات ذات (0-4) عامل ، حيث تصل إلى حوالي 80% في قطاع التجارةو60% في قطاع البناءو65% في قطاع النقل والمواصلات ،وتتقلص عدد المؤسسات الناشط في هذه القطاعات بارتفاع حجمها (حسب عدد الأجراء) . في حين يشكل القطاع الفلاحي الاستثناء ، فهو قطاع لا يحضا بنفس الحجم من النشاط إلا أن نسبة المؤسسات ذات (0-4) عمال تصل 65% . أما نسيج القطاع الصناعي خصوصا الصناعة السلعية فنجد تنوعا في حجم المؤسسات الاقتصادية و نجد نفس الخصائص في ما يخص تنوع حجم المؤسسات في كل من قطاع الخدمات التجارية و غير التجارية ، بينما الصناعة الاستخراجية فهي عكس القطاعات الأخرى حيث تشكل المؤسسات الأكثر من 250 عامل النسبة الأكبر تقريب 55 % من النسيج الصناعي .

الشكل (02) : توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط وحجم المؤسسة (2013)

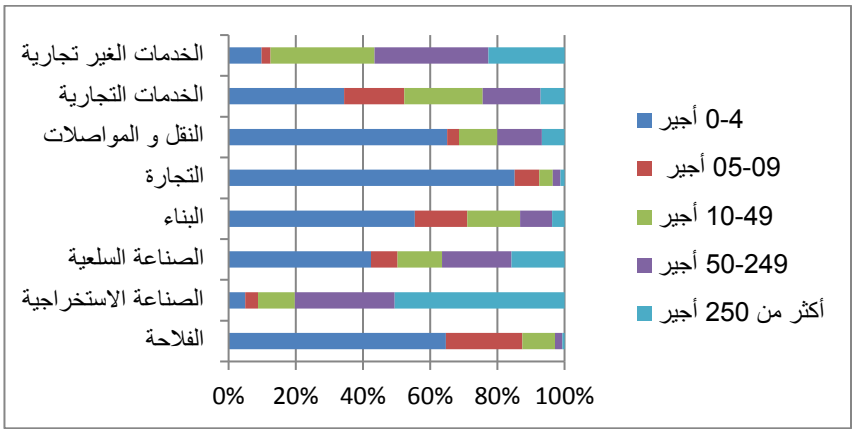

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

-ONS : Collections Statistiques N°185. Série S : Statistiques Sociales «Enquête emploi Auprès Des Ménages» 2013. p:51

إن هذا التباين مرده تعاقب البرامج و الإصلاحات الاقتصادية و فشل السياسات الاقتصادية بتنويع الاقتصاد والنهوض بالقطاع الصناعي و الفلاحي و عدم القدرة على خلق بيئة تنافسية ،وهناك بعض العقبات الأخرى التي تقف وراء نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1-3-4 معوقات قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

أن المعوق الرئيسي في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكمن في غياب أو عدم تنوع قنوات التمويل واقتصارها فقط على البنوك ، في حين نجد إن القطاع الغير الرسمي يزيد من المشاكل الذي يتخبط به هذا القطاع من خلال آثاره الوخيمة على المؤسسات كتقليد المنتوج أو عدم احترام قواعد المنافسة النزيهة ،وهناك مشاكل متعدد تعمل كعائق فيوجه نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ك مشكل العقار وعدم توائم اليد العاملة مع متطلبات الإنتاج وغيرها من المشاكل الإدارية.

الشكل (03) : معوقات قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

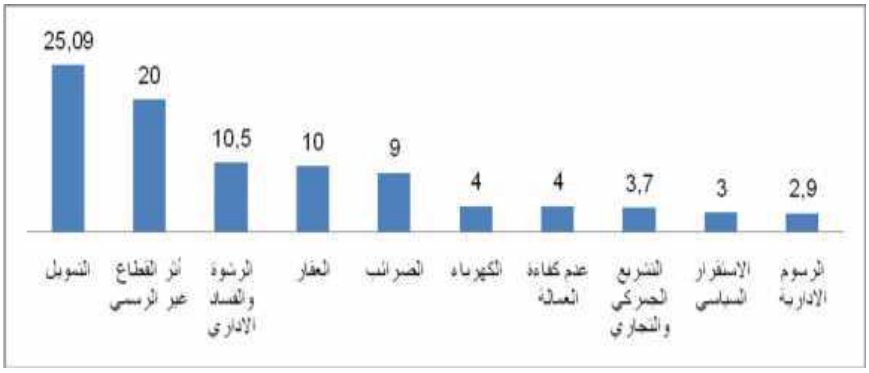

المصدر: تقرير البنك العالمي 2010 ، أنظر موقع الواب :

-http://rru.worldbank.org/BESnapshots/Algeria/default.aspx

إن صعوبة المناخ العام الذي تعمل فيه مؤسسات القطاع الخاص بشكل عام و المؤسسات المتوسطة و الصغيرة بشكل خاص ،وعلى الرغم من جهود الدولة في دعم هذه المؤسسات ، على اعتبار أنها تمثل رافدا حيويا في مجال التشغيل ،إلا أن هيمنة القطاع العام لسنوات طويلة مدد المنطق السلوكي الذي تولد عنها خلال هذه السنوات .ويستمر هذا المنطق بشكل أو بآخر في تشكيل جدار نفسي ما فتئ يؤخر التحولات الهيكلية و التنظيمية لفائدة المبادرة الخاصة ولاسيما المبادرة التي تقوم بها المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

2- دراسة نمو المؤسسات الاقتصادية من خلال زيادة التوسع في التشغيل على المستوى الميداني:

2-1 العينة وأدوات البحث[10]:

إن لإعداد الدراسة الميدانية ،وإعطاء مساحة واسعة للعينة تم اختيار عدة ولايات التي يجب زيارتها دون تحديد المؤسسة المستهدفة وترك ذلك لتحقيق عشوائية العينة ، ثم بعد ذلك تم جمع الاستبيانات المتحصل عليها من قبل المؤسسات وتكوين المعطيات الخاصة بنمو التشغيل و تتبع تطور الإنتاج و الربح لكل مؤسسة بغية معرفة التناسب المتلازم بين مستويات التشغيل و مستويات الإنتاج. بعد عملية جمع المعطيات تم فحصها وتحليلها، (كمعرفة مواطن التشغيل و مستوياته حسب قطاع النشاط وحسب حجم المؤسسة) .

2-2عملية تكوين المعطيات :

إذن بعد اختيار المؤسسات التي ستجرى عليها الدراسة ،تم توزيع لكل مؤسسة استمارة بغية ملئها بالمعطيات الخاصة بالتشغيل طيلة الفترة الممتدة ما بين 2011 و 2015 وهذا من أجل أخد فكرة واضحة عن مستويات التشغيل بكل المؤسسات المختارة . كما يجب أن نلفت الانتباه إلى أنه قد عرف (مستوى الإنتاج و الربح لكل المؤسسات ارتفعا مستمرا باستثناء بعض البقع السوداء العابرة لبعض المؤسسات).

2-3نتائج الإحصائية للدراسة

2-3-1- تطور عدد المشتغلين خلال فترة الدراسة :

بعد جمعنا للمعطيات الإحصائية نستطيع القول أن التوسع في التشغيل بالمؤسسات الاقتصادية عرف ارتفاعا مستمرا طيلة فترة الدراسة ، إلا أن معدل النمو أو التغير في عدد المشغلين عرف ارتفاعا ما بين سنتي 2012و2013من 2.12% إلى 4.98% ثم ينخفض تدرجيا ليصل سنة 2015 إلى 3.58% . نفس الشيء حدث لمعدل التغير لعدد المشتغلين على المستوى الوطني ما بين 2012و2015 باستثناء الانخفاض الرهيب الذي حدث سنة 2014. إذن يمكن القول أن نتائج الدراسة على مستوى نمو التشغيل كانت تتناسب مع نظرتها على المستوى الوطني إلى حد بعيد.

الجدول (02) : تطور عدد المشتغلين خلال (2011-2015)

	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المشغلين (الدراسة)	8331	8511	8935	9335	9670
معدل تغير المشغلين حسب (الدراسة) %	-	2.16	4.98	4.74	3.58
معدل تغير المشغلين على المستوى الوطني %	-1.39	5.94	6.07	-5.08	3.46

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الدراسة الميدانية .

لكن يجب الإشارة إلى أن النمو المحقق و المستمر في إنتاج و أرباح مؤسسات التي شملتها الدراسة لم ينعكس على نمو التشغيل بشكل كافي حيث عرف هذا الأخير انخفاض متواصل ابتداء من سنة 2013 إلى 2015ويعود ذلك ربما إلى عدم رغبة أصحاب المؤسسات الخاصة التي أخذت الحيز الأكبر من الدراسة في التوسع أكثر في التشغيل نظرا لتفضيلهم الاقتصاد في تشغيل يد عاملة إضافية و الاستخدام الأقصى للعمال المتوفرين لديها من أجل تعظيم المصلحة الشخصية على حساب مصالح العمال .

ويزيد ذلك إقناعا هو النمو المستمر الذي عرفه الناتج الوطني الحقيقي خارج المحروقات لم يتجسد في زيادة المستمرة في نسب التشغيل على المستوى الوطني .مما يحي على أن المناخ الاقتصادي متعفن الذي تعمل فيه المؤسسات الاقتصادية.

2-3-2 تطور عدد المشتغلين حسب طبيعة النشاط :

من خلال الجدول التالي الذي يبين لنا تطور معدل و عدد المشغلين حسب قطاع النشاط ، يتضح لنا ، ارتفاع المستمر عدد المشغلين في مؤسسات القطاع الصناعي و البناء في حين نلاحظ تدبدب في عدد المشغلين بمؤسسات قطاع الخدمات و القطاع التجاري و القطاع الفلاحي .

فما بين سنة 2012و2013 عرف قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات ارتفاع في معدل نمو المشغلين، بينما انخفض في القطاع الصناعي والتجاري .أما ما بين سنة 2013و2014 عرف معدل النمو ارتفاعا مستمر لقطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات ، في حين عرف انخفاضا في القطاعات الأخرى . بينما ما بين سنة 2014و2015 عرف معدل نمو المشتغلين انخفاضا باستثناء القطاع الصناعي و الخدماتي.

الجدول (03) : تطور عدد المشتغلين حسب طبيعة النشاط (2011–2015)

	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة النمو (2011-2015)
الفلاحة	223	233	312	233	238	
معدل نمو المشتغلين في الفلاحة %		4.48	33.9	25.32-	2.14	%6.72
الصناعة	3577	3682	3751	3724	3902	
معدل نمو المشتغلين في الصناعة %		2.93	1.87	0.71-	4.44	%9.09
التجارة	218	236	542	248	172	
معدل نمو المشتغلين في التجارة %		8.25	3.81	1.22	9.27	%24.31
الخدمات	1521	1534	1563	1592	1378	
معدل نمو المشتغلين في الخدمات %		0.85	1.89	1.85	13.44-	(-%9.4)
البناء و الأشغال العمومية	2792	2826	3063	3538	3881	
معدل نمو المشتغلين في قطاع البناء %		1.21	8.38	15.5	9.69	%39

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الدراسة الميدانية .

لقد شهدت كل المؤسسات الاقتصادية التي تم دراستها الزيادة في مستويات الإنتاج و الأرباح باستثناء بعض النقاط السوداء لكنها قليلة جدا.

وعليه فان القطاع الأول الذي نموا في مستوى التشغيل هو قطاع البناء و الأشغال العمومية بمعدل نمو 39% ، إن هذه النسبة هي نسبة معتبرة إلا أنها ظرفية تنتهي بانتهاء المشاريع ، أي بمعنى أن هذا القطاع يتميز بعدم الاستقرار الوظيفي و بمعدل دوران كبير يغلب عليه الطابع المحدود لعقد العمل. ثم يلي بعد قطاع البناء و الأشغال العمومية قطاع التجارة بنسبة نمو التشغيل ب 24.31% وهي نسبة معتبرة تم تحقيقها بصفة كبيرة من قبل المؤسسات التجارية العامة و المؤسسات الخاصة التي يتراوح حجمها ما بين 50و250 عامل ،وهذا حسب نتائج الدراسة الميدانية طبعا، أما المؤسسات التجارية الأقل من عشرة عمال و التي تغلب على هذا القطاع، لم تساهم كثير في نمو التشغيل بهذا القطاع بسبب عدم رغبتها في التوسع و اقتصارها على تشغيل الحد الأدنى من العمال. بينما القطاع الصناعي فلم يتجاوز معدل نمو التشغيل به 9.09%وهو معدل ضعيف إذا ما قورن مع القطاعات السابقة الذكر ، هذا راجع لعدة أسباب منها عدم قدرة القطاع الصناعي الذي يعد محرك لاقتصاد من استيعاب مناصب شغل أخرى بسبب الاختلالات الاقتصادية الموجودة و تشوه هيكل الاقتصاد.ثم بعد القطاع الصناعي يأتي القطاع الفلاحي ب 6.72%وهي نسبة تفوق نظرتها على المستوى الوطني كون أن غالبية المؤسسات التي شملتها الدراسة ذات طابع فلاحي

تجاري ،و أخيرا و على عكس القطاعات السابقة الذكر التي شهدت نمو في التشغيل فان قطاع الخدمات عرف انخفاضا ب(9.4%-)بسبب عدم مساهمة المؤسسات الخاصة الأقل من عشرة عمال في استحداث مناصب شغل جديدة و انخفاض الذي تم تسجيله لبعض المؤسسات العامة التي تشغل أكثر من 250 عامل الراجع يدوره إلى الانخفاض المسجل في إنتاجها مما أثر سلبا على نمو التشغيل بهذا القطاع .

الشكل (04) : تطور عدد المشتغلين حسب طبيعة النشاط (2011-2015)

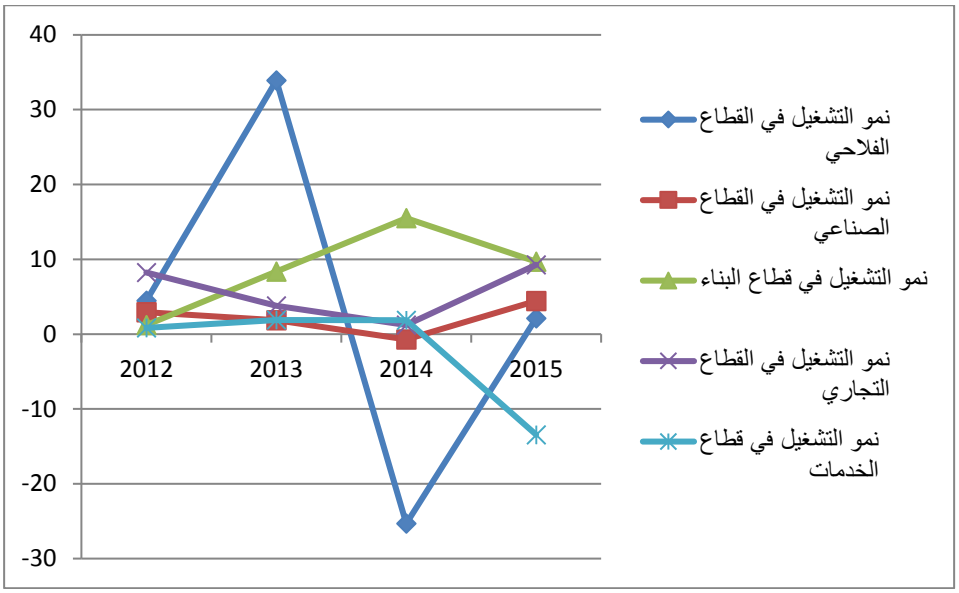

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الدراسة الميدانية .

2-3-3 تطور المشتغلين حسب حجم المؤسسة :

يمكننا أيضا معرفة مدى تطور عدد المشتغلين و معدل نمو الشغل حسب حجم المؤسسة ، فقدر ارتفع عدد العمال المشغلين في مختلف أنواع المؤسسات طيلة فترة الدراسة ، في حين نلمس ما بين سنة 2012و2013 ارتفاع في معدل نمو العمال المشغلين للمؤسسات التي تشغل أقل (10-49) عامل و المؤسسة التي تشغل أكثر من 250 عامل ، بينما ينخفض هذا المعدل لدى المؤسسة التي تشغل (50-249) عامل و المؤسسات التي تشغل أقل من عشرة عمال .

أما ما بين سنة 2013و2014 فيحدث العكس يرتفع معدل النمو للمؤسسات التي تشغل(50-249) عامل وينخفض لدى المؤسسات التي تشغل أقل من49 عامل و المؤسسة التي تشغل أكثر من 250 عامل ، بينما ما بين سنة 2014و2015 يرتفع معدل النمو فقط في المؤسسات التي تشغل أكثر من 250 عامل و أقل من عشرة عمال.

الجدول (04) : تطور المشتغلين حسب حجم المؤسسة (2011–2015)

	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة النمو (11-15)
عدد العمال بالمؤسسة التي تشغل أقل من 10 عمال	49	53	55	54	55	
معدل نمو التشغيل بالمؤسسة التي تشغل أقل من 10 عمال		8.16	3.77	-1.81	1.81	%12.24
عدد العمال بالمؤسسة التي تشغل مؤسسة (10-49) عامل	167	173	189	198	206	
معدل نمو التشغيل بالمؤسسة التي تشغل (10-49) عامل		3.59	9.24	4.76	4.04	%23.35
عدد العمال بالمؤسسة التي تشغل مؤسسة (50-249) عامل	2134	2146	2140	2303	2340	
معدل نمو التشغيل بالمؤسسة التي تشغل (50-249) عامل		0.56	0.27-	7.61	1.6	%9.65
عدد العمال بالمؤسسة التي تشغل مؤسسة أكثر من 250 عامل	5981	6139	6551	6780	7069	
معدل نمو التشغيل بالمؤسسة التي تشغل أكثر من 250 عامل		2.64	6.71	3.49	4.26	%12.11

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الدراسة الميدانية .

إن لمعرفة المؤسسات أكثر توسعا في النمو واستحداث مناصب الشغل الجديدة يجب النظر إلى معدل نمو التشغيل، نجد المؤسسة التي تشغل ما بين (10–49) عامل هي الأعلى ب23.35% ،ثم تليها المؤسسات الأقل من عشرة عمال ب 12.24% ثم المؤسسة التي تشغل أكثر من 250 عامل ب12.11%وأخيرا المؤسسة التي تشغل(50–250) عامل ب 9.65%.يرجع هذا التفاوت إلى عدة أسباب منها (عدد المؤسسات التي لها نفس الحجم المتواجدة في كل قطاع، درجة مرونة المؤسسة للتشغيل، شدة المنافسة الخارجية، درجة تلاؤم حجم المؤسسة مع طبيعة النشاطات المتواجدة في الاقتصاد، تكلفة الإنتاج الخاصة بكل حجم من المؤسسة، نصيب القطاع الخاص من كل صنف من المؤسسة، ....الخ).

الشكل (05) : تطور المشتغلين حسب حجم المؤسسة (2011-2015)

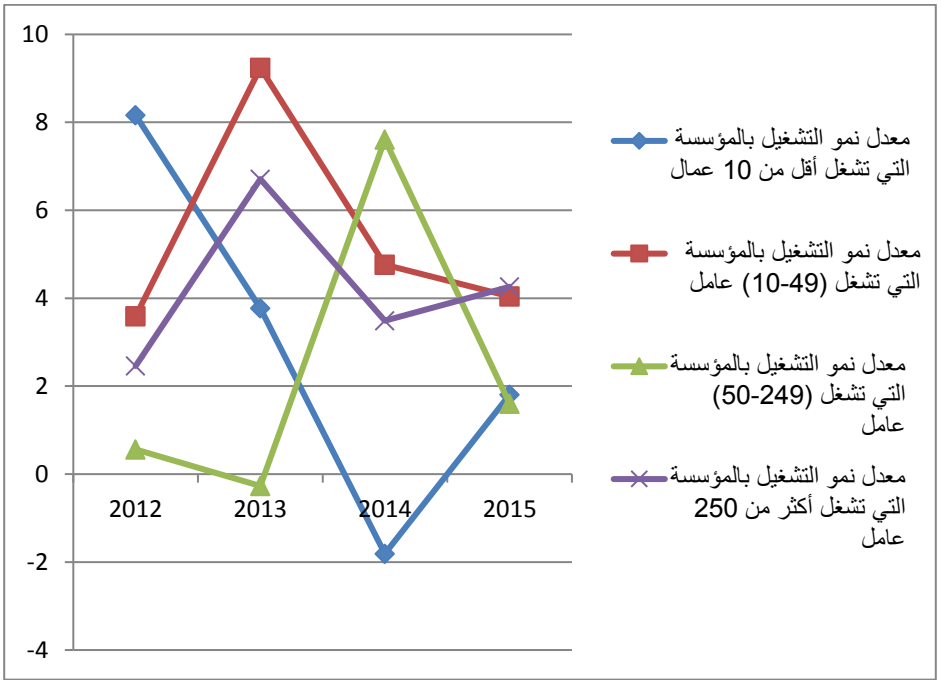

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الدراسة الميدانية .

2-3-4 تطور نسبة المشتغلين حسب الإطار القانوني للمؤسسة:

حسب الدراسة فتبين لنا أن مؤسسات القطاع العام تستحوذ على أغلبية اليد العاملة قرابة 60% من إجمالي المشتغلين ، حيث تراوحت نسبة التشغيل في القطاع العام من 60.89% سنة 2011 إلى 58.33% سنة 2015. في حين أن نسبة التشغيل بمؤسسات القطاع الخاص سجلت ارتفاعا طفيفا من 39.10% سنة 2011 إلى 41.67% سنة 2015 إلى أن هذه النسبة تبقى ضعيفة إذا ما قورنت بنظرتها على المستوى الوطني ويعود ذلك ربما كما قلنا سابقا بأن القطاع الخاص ليست له قابلية في التوسع في تشغيل يد عاملة إضافية ويفضل تخفيض تكلفة العمل إلى حدودها الدنيا ، هذا من جهة ، من جهة أخرى تعتبر المؤسسات العامة رغم قلتها في المؤسسات التي شملتها الدراسة إلا أنها تعتبر مؤسسات ذات الحجم الكبير و ذات كثافة عمالية وترعي التناسب بين حجم الإنتاج وحجم اليد العاملة الضرورية.

2-4 تحليل النتائج :

من خلال نتائج الدراسة الميدانية تبين لنا أن قطاع المؤسسات الصغيرة التي يتراوح عدد عمالها ما بين (10-49) عامل كانت أكثر توسعا في التشغيل بمعدل نمو قدر حوالي23.35%رغم ارتفاع نسبة العمالة الغير رسمية المشتغل بها

حيث قدرت حسب ديوان الوطني للإحصاءات لسنة 2013 ب 70%، أما المؤسسات المتوسطة التي تشغل حوالي (50-249) عامل فلم يتجاوز معدل نموها 9.65% رغم انخفاض نسبة العمال الغير رسمية بها 39% من إجمالي العمالة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة التي تشغل(10-49) عامل.

نستطيع القول إن المؤسسات الصغيرة هي التي عرفت أكثر توسعا في النمو هي المؤسسات العامة و بدرجة أقل المؤسسات الخاصة التي تنشط في الغالب بقطاع الخدمات غير التجارية ثم الخدمات التجارية ثم البناء و الأشغال العمومية و بدرجة أقل المؤسسات الصناعية. أما المؤسسات المتوسطة التي تشغل(50-249) عامل رغم انخفاض معدل نموها إلا أنها عرفت نمو بقطاع الخدمات الغير تجارية و القطاع الصناعي.

الخاتمة :

إن التباين الموجود على المستوى الوطني في نمو المؤسسات الصغيرة يقف كعائق في سبيل تنويع مصادر الدخل الوطني ،فعلى الحكومات أن تحسن التعامل مع شتى أنواع المؤسسات ومع شتى القطاعات بالمعاملة التفاضلية لمؤسسة على حساب أخرى وبقطاع على حساب قطاع أخر حسب مردود كل مؤسسة من أجل تحفيز وتيرة النمو الاقتصادي و تنويعه و أن تقضي على المشاكل التي يتخبط فيها الاقتصاد الوطني و رسم سياسة واضحة المعالم .

المراجع و الهوامش:

[1] Canada/British Columbia Business Service Center, Exploring Buiness Opportunties, Canada, May 1999.

[2] سعيد بريش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر "دورها ومكانتها في الاقتصاد الجزائري" مجلة أفاق جامعة عنابة ، العدد 05 ، مارس 2001،ص29

[3] ROSE GM & SHOHAM A. (March 2002), "Export performance and market orientation: establishing anempirical link",Journal of Business Research , Vol. 55, Issue 3, pp.217-225

[4] SHOHAM, Aviv (1999), "Export Performance: A Conceptualization and Empirical Assessment", Journal of InternationalMarketing , Vol. 6 Issue 3, pp. 59-81, 23p.

[5] Lidbury Christine. From Redundancy to New Employment, the Swedish Experience with Work force Adjustments, PublicManagement Service, OECD.1999.

[6] مركز البحرين للدراسات والبحوث ، تمويل المؤسسات الصناعية الصغيرة في دول مجلس التعاون الخريجي ، البحرين 1994.

[7] ZOU S., TAYLOR CR & OSLAND GE (1998), "The EXPERF-Scale: A cross-national generalized export performancemeasure", Journal of International Marketing, Vol. 6, Issue. 3. p10.

[8] عبد الفتاح شريبي (ورقة عمل قطرية حول التجربة المغربية في مجال تنمية الصناعات الصغرى والمتوسطة) ، الملتقى العربي الثالث للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، 15-2004/02/16، عمان ، ص 12.

[9] Rapport nationalsur le Développement Humain 2013-2015«Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie»2016. p118

[10] وراد فؤاد ، أطروحة الدكتورة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية ، الحماية الاجتماعية والتشغيل في الجزائر (محاولة تقيم جهاز المساعدة على الادماج المهني وسياسة عقد العمل المدعم '2011-2015')، 2018/01/10.